الأمم المتحدة

S/2018/140

مجلس الأمن

Distr.: General
12 February 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

أولا – مقدمة

١ – يتناول هذا التقرير، المقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٦ (٢٠١٧)، التطورات السياسية والأمنية في ليبيا ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد ويبيّن بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريري السابق في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/726).

ثانيا – التطورات السياسية والأمنية

٢ – اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بتجدد دينامية جميع الجهات الفاعلة الليبية ومشاركتها من أجل اختتام العملية الانتقالية، بعد أن أُطلقت في ٢٠ أيلول/سبتمبر، خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، خطة عمل الأمم المتحدة لاستئناف عملية سياسية شاملة للجميع في ليبيا. وأعربت الدول الأعضاء عن التزام قوي بحل الأزمة في ليبيا وبتقديم دعمها السياسي للخطة، في حين عززت جهودها الجارية دعما لتيسير عمل ممثلي الخاص لليبيا، غسان سلامة.

٣ – ومن أجل الشروع في تنفيذ خطة العمل، قام ممثلي الخاص بتيسير جولتين من المشاورات بين ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للتفاوض بشأن إدخال تعديلات على الاتفاق السياسي الليبي. وفي الوقت نفسه، تواصل ممثلي الخاص مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة لمناقشة الخطوات التالية من عملية الانتقال السياسي وتوسيع نطاق الدعم للعملية السياسية والمشاركة فيها.

٤ – وقد استؤنفت العملية السياسية الليبية التي تيسرها الأمم المتحدة في بيئة أمنية متقلبة. ولئن كان إخراج الجماعات المسلحة المعارضة لحكومة الوفاق الوطني من طرابلس قد أدى إلى بعض التحسن في الحالة الأمنية في المدينة، استمرت الاشتباكات غرب المدينة بين الجماعات المتنافسة، وبخاصة في ورشفانة وصبراتة وفي مدينة درنة في الشرق. وفي طرابلس، أثارت الاشتباكات التي وقعت في مطار معيتيقة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ قلقا خاصا نظرا لارتفاع عدد الإصابات ولأن الاشتباكات أدت إلى وقف الحركة الجوية المباشرة إلى طرابلس ومنها لمدة أسبوع.

230218 230218 18-02156 (A)

٥ - وبناء على طلبي، قام جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بزيارة إلى ليبيا في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير واجتمع بعدد من المعنيين من بينهم رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الأعلى للدولة لمتابعة تنفيذ خطة العمل والإعراب عن التزامي الشخصي بحل الأزمة الليبية.

تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي

٦ - يتمثل الهدف من خطة عمل الأمم المتحدة في إنهاء المرحلة الانتقالية المطولة في ليبيا. وهناك ثلاثة عناصر رئيسية للخطة: تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن التعديلات المحدودة للاتفاق السياسي الليبي بحيث ينص على إعادة تنشيط الحكومة لما تبقى من الفترة الانتقالية؛ وعقد مؤتمر وطني لإعادة تنشيط نظام الحكم الوطني وتوجيه ما تبقى من الفترة الانتقالية؛ وتنظيم انتخابات. وفي الوقت نفسه، تهدف الخطة إلى إعادة تفعيل المؤسسات الليبية، والتواصل مع الجماعات المسلحة، ومعالجة المسائل الاقتصادية الملحة وتعزيز المصالحة المحلية والوطنية.

٧ - واجتمعت لجان الحوار التي شكلها مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للمرة الأولى في تونس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وقامت كل لجنة بتفويض عدد من الأعضاء، من بينهم امرأة واحدة، لتشكيل لجنة صياغة مشتركة. واتفقت لجنة الصياغة المشتركة على إعادة هيكلة مجلس الرئاسة وعلى إنشاء سلطة تنفيذية متمايزة عن مجلس الرئاسة. وناقشت لجنة الصياغة آليات مختلفة لتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة ولكنها لم تكن قد تمكنت من التوصل إلى توافق آراء في وقت كتابة هذا التقرير. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت البعثة إلى قيادة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مقترحا يستند إلى عناصر انبثقت عن المحادثات من أجل التشجيع على إجراء المزيد من الحوار بين الأطراف واختتام المناقشات المتعلقة بالسلطة التنفيذية. ولا يزال مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة كلاهما يعملان بنشاط وقد اجتمعا في أربع مناسبات على الأقل بمبادرة منهما.

٨ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، شرعت المفوضية العليا للانتخابات الوطنية في عملية لاستكمال تسجيل الناخبين لتمكين المواطنين الليبيين من التسجيل والمشاركة في أي مناسبة انتخابية مقبلة. وفي إطار التحضير للمؤتمر الوطني، استضاف ممثلي الخاص عددا من الاجتماعات في جميع أنحاء ليبيا للاستماع إلى طائفة واسعة من المحاورين من العديد من الفئات المعنية في البلد.

٩ - وصادف يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر الذكرى السنوية الثانية لتوقيع الاتفاق السياسي الليبي. وبالإضافة إلى إصدار بيان من قبل رئيس مجلس الأمن في ١٤ كانون الأول/ديسمبر (S/PRST/2017/26)، كرر العديد من الدول الأعضاء الأخرى التأكيد علنا على أن الاتفاق يظل الإطار الوحيد الصالح لإنهاء الأزمة السياسية الليبية.

المشاركة الدولية والإقليمية

١٠ - لا تزال المشاركة الدولية والإقليمية بشأن ليبيا تؤدي دورا حيويا في دعم كل من العملية السياسية والعملية الانتقالية الجارية.

١١ - وحضر ممثلي الخاص الجلسة الرابعة للجنة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا في برازافيل في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، عقد الاجتماع الرابع للمجموعة الرباعية المعنية بليبيا،

المؤلفة من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وأصـــدرت المجموعة الرباعية بيانا أعربت فيه عن تأييدها لخطة عمل الأمم المتحدة وعزمها على مواصلة العمل معا من أجل ضمان اتباع نهج مشترك وتكميلي للتصدي للتحديات التي تواجه ليبيا.

١٢ - وفي ١٧ كانون الأول/ديســـمبر، اســـتضـــافت تونس اجتماعا ثلاثيا بين وزراء خارجية تونس والجزائر ومصـر. وأعرب الوزراء عن دعمهم الكامل لعمل الأمم المتحدة وحثوا جميع الأطراف على العمل بروح من التعاون لتنفيذ خطة العمل. واستضاف المغرب أيضا ممثلي الخاص لإجراء جولة من الاجتماعات لمناقشـة الحالة على الأرض والمضـي قدما بخطة العمل. وفي ٣ و ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قام ممثلي الخاص بزيارة نيامي للاجتماع بالرئيس محمدو إيســـوفو ونجامينا للاجتماع بالرئيس إدريس ديبي، اللذين أعربا عن شواغلهما إزاء الحالة في ليبيا والتزامهما بالتوصل إلى حل للأزمة ودعمهما له.

١٣ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، قام ممثلي الخاص بزيارة أديس أبابا للتواصـــل مع مســـؤولي الاتحاد الأفريقي بغرض مواصـلة تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بليبيا. وناقش ممثلي الخاص ورئيس مفوضـــية الاتحاد الأفريقي، موســـى فقي محمد، الســـبل الملموســـة لتعزيز تعاون البعثة مع المفوضـية، قبل انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي. وخلال مشـاركتي في مؤتمر القمة، سـنحت لي الفرصـة أيضـــا، إلى جانب ممثلي الخاص، لتبادل الآراء مع العديد من القادة الأفريقيين بشـــأن تأثير الأزمة على القارة وسبل مضاعفة جهودنا للتشجيع على التوصل إلى حل سلمي للأزمة وحكم مستقر.

الحالة في المنطقة الغربية

١٤ - حدث نشـــاط عســـكري كبير في غرب ليبيا خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير. وقد انتزعت غرفة عمليات مكافحة تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام، وهي قوة تابعة لحكومة الوفاق الوطني، السيطرة على صبراتة من مجموعتين من الميليشيات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، بعد ثلاثة أسابيع من القتال العنيف الذي أسفر عن مقتل ٤٣ شخصا وإصابة أكثر من ٣٠٠ آخرين. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أطلق قائد المنطقة العسكرية الغربية التابع لحكومة الوفاق الوطني عملية عسكرية ضد اللواء الرابع التابع للجيش الوطني الليبي في ورشفانة، جنوب غرب طرابلس، لحماية الأراضي الواقعة تحت قيادة القوات المتحالفة مع مجلس الرئاسـة. واستمرت الاشتباكات لمدة ١١ يوما وأسفرت عن مقتل ١٨ شـخصـا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أطلق نفس القائد عملية لبســط ســيطرة القوات المتحالفة مع مجلس الرئاســة على طول منطقة الحدود مع تونس حول رأس جدير.

١٥ - ووقع أيضـــا عدد كبير من الحوادث في طرابلس وحولها، تركز بعضــها حول المطار وتســـبب في إغلاقه، وكان آخرها في منتصف كانون الثاني/يناير. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اندلعت اشتباكات بين القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني والقوات المناوئة جنوب طرابلس، مما أدى إلى اعتقال زعيم كان يؤيد النظام السـابق. وانتقاما، سـيطرت القوات المناوئة على شـبكة المياه وقطعت الإمداد بها عن طرابلس لمدة أسـبوع تقريبا، مما أثر أيضـا في المنهل الموجود في مجمع الأمم المتحدة. وفي ١٦ و ١٧ تشـرين الأول/أكتوبر، في حي الغرارات، قامت قوة الردع الخاصـــة بعملية مداهمة لإغلاق محل للاتجار بالمخدرات، تطورت إلى اشـتباكات مسـلحة أسـفرت عن ٧ قتلى، من بينهم مدني، و ١١ إصـابة على كلا الجانبين. ونظرا لقرب الحي من مطار معيتيقة واستخدام الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، أُوقفت العمليات الجوية للأمم المتحدة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

١٦ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اختطف مسلحون مجهولون عميد بلدية مصراتة، محمد اشتيوي، بالقرب من مطار مصراتة، ربما بسبب خلاف داخلي. ووجدت جثة السيد اشتيوي، وفيها آثار جروح ناجمة عن طلقات نارية متعددة وضربة على الرأس، في وقت لاحق أمام أحد المستشفيات المحلية. والتحقيقات جارية حاليا. وتدين البعثة بشدة اغتيال عميد بلدية مدني منتخب.

١٧ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تصاعدت الاشتباكات بين قوة الردع الخاصة وميليشيا البقرة، التي قامت بشن هجوم على مطار معيتيقة. وأفادت التقارير بأن الهجوم استهدف تحرير أفراد محتجزين في مرفق الاحتجاز الذي تديره قوة الردع الخاصة في قاعدة المطار، وربما كان يرمي أيضا إلى السيطرة على المطار. واستمر القتال لساعات واستخدمت فيه دبابات وأسلحة ثقيلة أخرى. وأبلغ عن وقوع ما لا يقل عن ٢٣ قتيلا وأكثر من ٦٠ إصابة. وتعرض عدد من الطائرات المدنية الرابضة في المطار لأضرار طفيفة أثناء القتال وأغلق المطار بعد ذلك لمدة أسبوع في حين كان يجري تفتيش المنطقة للتخلص من الذخائر غير المنفجرة.

الحالة في المنطقة الشرقية

١٨ - وقعت اشتباكات متقطعة بين قوات الجيش الوطني الليبي والجماعات المسلحة في مدينتي بنغازي ودرنة. ففي بنغازي، بعد تواصل القتال حول منطقة سيدي خريبيش، أعلن الجيش الوطني الليبي تحريرها في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأدت التوترات بين وكيل وزارة الداخلية في حكومة الوفاق الوطني فرج اقعيم وقوات الجيش الوطني الليبي إلى اندلاع أعمال عنف في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر عندما أصابت أربع قذائف هاون مبنى وزارة الداخلية في بنغازي. وسيطرت ألوية الجيش الوطني الليبي على المبنى في اليوم التالي وألقت القبض على وكيل وزارة الداخلية ومؤيديه. ويُحتجز وكيل وزارة الداخلية بمعزل عن العالم الخارجي منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وسط ادعاءات تفيد بأنه يتعرض للتعذيب. وتسببت الاشتباكات في وقوع ١٤ قتيلا، من بينهم مدني واحد على الأقل، وإصابة ٢٥ شخصا، من بينهم ٤ مدنيين. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أودى هجوم مزدوج بسيارتين مفخختين في منطقة السلماني في بنغازي بحياة أكثر من ٣٠ شخصا، من بينهم أطفال، وأدى إلى إصابة عشرات بجروح. واستهدف الهجوم كبار الشخصيات الأمنية من ذوي الفكر السلفي المنتسبين إلى الجيش الوطني الليبي. وقد قمت، جنبا إلى جنب مع البعثة، بإدانة التفجيرين على الفور وأكدت مجددا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الليبية. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، في إطار الانتقام، قام قائد الجيش الوطني الليبي محمود الورفلي بتنفيذ ١٠ عمليات إعدام بإجراءات موجزة. وأدانت البعثة عمليات الإعدام ودعت إلى تسليم السيد الورفلي عملا بمذكرة التوقيف الصادرة بحقه عن المحكمة الجنائية الدولية. وفي الأيام التي تلت ذلك، عثر على أكثر من ٢٥ جثة، فيها آثار جروح ناجمة عن طلقات نارية، لأشخاص كانت أيديهم مربوطة في أماكن مختلفة في بنغازي. وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، قتل شخصان وأصيب ٧٥ آخرون في تفجير وقع داخل أحد المساجد في منطقة ماجوري في بنغازي.

١٩ - ولا تزال الحالة متوترة في درنة ولا يزال الدخول إلى المدينة مقيدا للغاية، مما أدى إلى تدهور في الحالة الإنسانية. ولا تزال مناطق المدينة الواقعة تحت سيطرة مجلس شورى مجاهدي درنة محاصرة من قبل قوات الجيش الوطني الليبي. وفي أعقاب التفجيرين وعملية الانتقام في بنغازي، نفذ مجلس شورى مجاهدي

درنة ثلاث عمليات إعدام خارج نطاق القضـــاء لأفراد خلية تابعة للجيش الوطني الليبي يشـــتبه في أنها كانت تخطط لاغتيالات موجهة.

٢٠ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، شنت طائرات لم يتسن تحديد هويتها غارات جوية على عدة مواقع حول درنة. وقتل ١٥ شخصا على الأقل، من بينهم ١٢ مدنيا من النساء والأطفال، وأصيب ١٧ آخرون، من بينهم ٦ مدنيين.

الحالة في المنطقة الجنوبية

٢١ - ظلت الحالة الأمنية في الجنوب غير مسـتقرة. ويتكرر وقوع أعمال إجرامية مثل السـلب وخطف السيارات والاختطاف في بيئة تتسم بضعف الأمن وانتشار الأسلحة. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اختطفت مجموعة من المسـلحين المجهولين أربعة من العاملين الدوليين لدى وصـولهم إلى مطار أوباري. ولا يزال مصـيرهم مجهولاً. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، اختُطف أحد العاملين الدوليين في مجال تقديم المعونة وليبيان في حي عبد الكافي في مدينة سـبها الجنوبية أثناء عودتهم من طرابلس. وأُطلق سـراح الثلاثة جميعهم في وقت لاحق. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير أيضـاً، اختُطف طبيب أوكراني في سـبها وأطلق سراحه بعد يومين.

٢٢ - وواصـل الجيش الوطني الليبي محاولاته فرض وجوده في الجنوب بعد انسـحاب قوات مصـراتة في عام ٢٠١٧. وفي ٢٧ آب/أغسـطس ٢٠١٧، أصـدر الجيش الوطني الليبي مرسـوماً أنشـأ بموجبه وجودا عسـكريا في براك الشـاطئ، على بُعد ١٢٠ كيلومتراً شمال سـبها. وفي ٢٨ أيلول/سـبتمبر، أُبلغ عن وقوع اشـتباكات مسـلحة بين اللواءين ١١٦ و ١٦٠ من الجيش الوطني الليبي للسـيطرة على مسـتودع سبها النفطي.

٢٣ - ولا تزال مسألة الجماعات المسلحة الأجنبية في ليبيا تشكل عاملا مزعزعا للاستقرار، ولا سيما في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي. ففي الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر، وقعت اشتباكات في بلدة أم الأرانب، على بُعد ١٠٠ كيلومتر جنوب سـبها، بين أفراد من قبيلة التبو ومتمردين من تشـاد (قبيلة الزغاوة) ودارفور. واندلعت الاشـتباكات بعد أن هاجم المتمردون بوابة تمسـة، على بُعد ٢٥٠ كيلومتراً جنوب شـرق سـبها، وقتلوا خمسـة من رجال قبيلة التبو. وفي ٤ كانون الأول/ديسـمبر، شـهدت مدينة سـبها اشـتباكات بين مرتزقة تشـاديين ورجال مسـلحين من قبيلة القذاذفة نتيجة خلاف على توزيع الموارد. وفي الجنوب الشـرقي، واصـل الجيش الوطني الليبي اسـتهداف الجماعات المسـلحة التشادية والدارفورية على طول الحدود بين تشاد وليبيا.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا

٢٤ - كثّف تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام (تنظيم الدولة الإسـلامية) تحركاته حول معقل سرت السـابق. ورداً على ذلك، شـنت قوات من ليبيا ومن الولايات المتحدة الأمريكية غارات جوية على عناصـر التنظيم. وفي ٢٢ أيلول/سـبتمبر ٢٠١٧، أكدت قيادة قوات الولايات المتحدة في أفريقيا تنفيذ ست غارات جوية على مواقع في منطقة خشوم الخيل، مما أسفر عن مقتل ١٧ عنصراً من التنظيم. وبعد أربعة أيام، أعلنت تلك القيادة أنها شنت غارتين أخريين على مقاتلي التنظيم بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني. وفي ١٥ تشـرين الثاني/نوفمبر، شـنت القوات الجوية الليبية غارتين جويتين على مواقع التنظيم في

هراوة، وهي قرية صغيرة شرق سرت. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، في منطقة صحراوية جنوب سرت، استهدفت غارات جوية شنتها الولايات المتحدة مواقع التنظيم، مما أسفر عن عدد غير معلن من الإصابات. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قرب بلدة الفقهاء في الجفرة، استهدفت القوات الجوية الليبية قافلة تابعة للتنظيم، مما أسفر عن عدد غير معروف من الإصابات. وأعلن الجيش الوطني الليبي المنطقة الممتدة من جنوب خليج سرت إلى الجبل الأسود، بما في ذلك مواقع حقول النفط، ''منطقة عسكرية''.

٢٥ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هجوم على مبنى المحكمة في مصراتة. وأدى الهجوم إلى مقتل المهاجمين الثلاثة و ٤ أشخاص، من بينهم مدنيان، وإصابة ٤١ آخرين على الأقل بجروح. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قامت وحدة شرطة مكافحة الجريمة بدعم من قوات الأمن المحلية في مصراتة بإلقاء القبض على ستة أعضاء في خلية يُزعم أنها تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في منزل في منطقة الرويسات، شرق مصراتة. واكتُشفت كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك منظومات دفاع جوي محمولة، جرت مصادرتها.

٢٦ - وادّعى تنظيم الدولة الإسلامية المسؤولية عن هجومين نُفِّذا على نقاط تفتيش تابعة للجيش الوطني الليبي في وسط وجنوب ليبيا. ففي ٢٣ آب/أغسطس، وقع هجوم على نقطة تفتيش تابعة للجيش الوطني الليبي (على بُعد ٩٠ كيلومتراً شمال غرب بلدة الفقهاء)، أسفر عن مقتل تسعة من أفراد الجيش الوطني الليبي ومدنيَّيْن. وفي ٣١ آب/أغسطس، أسفر هجوم بسيارة مفخخة على نقطة تفتيش تابعة للجيش الوطني الليبي في النوفلية عن مقتل شخصين من الجيش الوطني الليبي وإصابة أربعة أشخاص بجروح. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقع هجوم على نقطة تفتيش أخرى تابعة للجيش الوطني الليبي، هي ''بوابة الستين''، على بُعد ٦٠ كيلومتراً جنوب غرب أجدابيا. وقد قتل حارسان من اللواء ١٥٢ في الهجوم وأصيب أربعة آخرون بجروح.

٢٧ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، في بلدة أبو قرين في مصراتة، أعلنت قوات البنيان المرصوص إلقاء القبض على عنصر من تنظيم الدولة الإسلامية مع سيارة مفخخة بعد إخفاقه في تفجيرها عند نقطة التفتيش الأمنية. وبعد إلقاء القبض عليه، أقامت قوات وزارة الداخلية في طرابلس نقاط تفتيش وألقت القبض على اثنين آخرين اشتبه في أنهما عنصران في تنظيم الدولة الإسلامية.

٢٨ - وبالرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يعد يسيطر على أراض، فإنه لا يزال ينشط في ليبيا ويحتفظ بالقدرة على شن هجمات إرهابية معقدة. ولا تزال ما تسمى ''وحدات الصحراء'' التابعة للتنظيم تعمل في الهلال النفطي، وفي المنطقة الوسطى حول الجفرة، وكذلك في جنوب ليبيا. وهناك خلايا نائمة في أجزاء أخرى من البلد، منها المنطقة الغربية. ويتعزز ذلك الوجود بانتقال عدد من عناصر التنظيم إلى ليبيا بعد طردهم من العراق والجمهورية العربية السورية.

الحالة الاقتصادية

٢٩ - على الرغم من أن المؤشرات الاقتصادية أظهرت تحسناً كبيراً في الاقتصاد الليبي بسبب حدوث زيادة في إنتاج النفط (١,١ مليون برميل يومياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مقابل ٨٦٠ ٠٠٠ برميل يومياً في آب/أغسطس ٢٠١٧)، وكذلك ارتفاع في أسعار النفط الدولية، لم تعالج المشاكل الهيكلية حتى الآن، مما يدعو إلى القلق من أن الأزمة المالية والنقدية ستزداد سوءاً في الأجل الطويل. وقد توصلت

المؤسسة الوطنية للنفط إلى اتفاق مع منظمة البلدان المصدرة للنفط تُمنح بموجبه ليبيا إعفاءً مستمراً من التدابير الرامية إلى خفض الإنتاج العالمي من النفط.

٣٠ - ولم تتوصل السلطات الليبية بعد إلى اتفاق بشأن إطار الميزانية لعام ٢٠١٨. وتطلبت الأزمة النقدية المتفاقمة، التي تتبدى في زيادة التضخم وفقدان القوة الشرائية، أن تقوم حكومة الوفاق الوطني بزيادة الإنفاق لتوفير الخدمات العامة. وسجّل انخفاض قيمة العملة رقماً قياسياً في السوق السوداء في أواخر عام ٢٠١٧، حيث بلغ سعر الصرف ٩,٨ دنانير ليبية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة مقارنة بسعر الصرف الرسمي البالغ ١,٣٩ دينار ليبي لكل دولار دولارات الولايات المتحدة. وارتفعت قيمة عملة البلد بسرعة في السوق غير الرسمية بعد إعلان المصرف المركزي أنه سيقوم بزيادة الإمدادات من العملات الأجنبية المتاحة وإعلان وزارة الاقتصاد أنها ستقوم بزيادة الواردات من الأصناف غير الغذائية.

٣١ - وزادت الانقسامات السياسية وانعدام الأمن من تردي عدم استقرار الاقتصاد الكلي في البلد. وأدى التصويت المختلَف عليه لمجلس النواب فيما يتعلق بتغيير محافظ المصرف المركزي في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر إلى حالة من عدم اليقين بشأن السلطة الشرعية للمصرف.

٣٢ - وقد تلقّت البعثة تقارير عن تفشّي الفساد. ويؤدي التلاعب بسعر الصرف الرسمي بغرض تحقيق أرباح فورية في السوق السوداء إلى رفع الأسعار وإحداث حالات نقص في السلع الأساسية. وهناك تقارير واسعة الانتشار تفيد بدفع رشى لتيسير المعاملات. وأتاحت الحدود التي يسهل اختراقها التهريب المنهجي للسلع، بما في ذلك الوقود المدعوم لمنفعة الشعب الليبي، الأمر الذي يسهم في زيادة حجم الاقتصاد غير القانوني.

ثالثاً - عملية صياغة الدستور

٣٣ - نشط أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في جهود التوعية التي يضطلعون بها للترويج لمشروع الدستور الذي اعتمدته الهيئة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. وقد قُدِّمت إلى المحكمة طعون في مشروعية الهيئة وصحة التصويت على اعتماد مشروع الدستور. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ردّت محكمة جنوب بنغازي طعناً باستمرار مشروعية الهيئة الدستورية قبل صدور قرار نهائي من المتوقع أن تتخذه المحكمة العليا في طرابلس. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨، حكمت المحكمة العليا لصالح مشروع الدستور، مما أدى إلى إزالة جميع العقبات القانونية أمام إجراء استفتاء.

٣٤ - وتسعى المنظمات الليبية والدولية إلى دعم جهود التوعية التي تبذلها الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور لتمهيد الطريق أمام إجراء استفتاء محتمل قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ويبذل جهد خاص لتوعية المجتمعات المحلية المعارضة لمشروع الدستور، بما في ذلك بعض الأقليات.

رابعاً - الأنشطة الأخرى لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٣٥ - أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالتحضيرات لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨. وقدّمت البعثة المشورة والدعم للمفوضية العليا للانتخابات الوطنية وغيرها من الكيانات النظيرة الليبية. وبدأ العمل في

عملية تهدف إلى استكمال سجلات الناخبين وتوسيعها في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، على أساس قوائم الناخبين من عام ٢٠١٤، التي تضمنت ١,٤٨ مليون ناخب مسجل. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان هناك أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من المسجلين الجدد بعد المباشرة في هذه العملية، وقد تجاوز عدد الناخبين المسجلين ٢ مليون ناخب في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقد سجل أكثر من مليون امرأة للتصويت، أي ما يمثل ٤٢ في المائة من العدد الإجمالي للناخبين المسجلين. ومن المقرر البدء في تسجيل الناخبين خارج البلد في أوائل شباط/فبراير.

٣٦ - وأنشأت البعثة، بالتعاون مع شركاء دوليين يعملون في مجال تقديم المساعدة الانتخابية، ثلاثة أفرقة عاملة معنية بتسجيل الناخبين والتوعية العامة والتشريعات الانتخابية من أجل تنسيق جهود المجتمع الدولي دعما للعملية الانتخابية. وبالتنسيق مع المفوضية العليا للانتخابات الوطنية، نُظّمت حلقات عمل لمناقشة مشروع القانون الانتخابي بهدف تقديم الدعم لوضع صيغة نهائية لقانون الانتخابات.

٣٧ - وبناءً على طلب المفوضية العليا للانتخابات الوطنية، أُوفدت بعثة تقييم احتياجات، بقيادة إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ووضع مشروع جديد للمساعدة الانتخابية مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستكمال جهود البعثة. وتلقّى المشروع المعنون ”تعزيز انتخابات الشعب الليبي“ تمويلاً يزيد عن ١٠ ملايين دولار من الاتحاد الأوروبي وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وهولندا.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٣٨ - ارتكبت الجماعات المسلحة المشاركة في القتال الجاري انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأعاق ضعف المؤسسات القضائية والمناخ العام المتسم بالخروج عن القانون وانعدام الأمن قدرة الضحايا على التماس الحماية والعدالة والجبر.

٣٩ - وظلت النزاعات الجارية توقع ضحايا في صفوف المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت البعثة حدوث ما مجموعه ١٣٥ إصابة بين المدنيين، شملت ٥٦ قتيلاً و ٧٩ جريحاً. وتضمنت الأسباب الرئيسية للوفاة إطلاق النار والغارات الجوية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والقصف.

٤٠ - وسجلت البعثة سبعة هجومات شُنَّت على مرافق الرعاية الصحية في بنغازي ومصراتة والأوباري وصبراتة وسرت وورشفانة. ووثّقت البعثة تعرّض موظفين طبيين لاعتداءات جسدية أثناء أدائهم مهامهم المهنية، وحرمان أطباء من حريتهم بصورة غير مشروعة في البيضاء ودرنة وسبها وطرابلس. وواصل الجيش الوطني الليبي فرض قيود على حرية تنقل سكان درنة وعلى دخول سلع معيّنة إلى المدينة.

عمليات الاختطاف والقتل

٤١ - واصلت الجماعات المسلحة احتجاز رهائن أو حرمان مدنيين من حريتهم بصور غير مشروعة أخرى. واستُهدف المدنيون طلبا للفدية أو على أساس هويتهم العائلية أو القبلية، أو انتماءاتهم وآرائهم السياسية. ووُثِّقت حالات لإلقاء القبض على أشخاص بدعوى انتهاك ”الآداب العامة“ في غرب وشرق ليبيا على السواء.

٤٢ - وفي سياق اشتباكات مسلحة وقعت في منطقة الغرارات بطرابلس بين قوة الردع الخاصة وأفراد من عائلة المنقار في الفترة بين ١٦ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اعتقلت قوة الردع ثلاثة رجال وهم أحياء. وعُثر على جثثهم بعد أيام وفيها آثار جروح ناجمة عن طلقات نارية. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، عُثر على ٣٦ جثة في الأبيار، حوالي ٦٠ كيلومتراً شمال شرق بنغازي. وكان في عدد منها آثار جروح ناجمة عن طلقات نارية وعلامات تعذيب، بالإضافة إلى أن الأيدي كانت مقيدة. وتفيد تقارير بأن رجالاً مسلحين مقنعين كانوا قد ألقوا القبض على عدد من الضحايا من منازلهم في بنغازي قبل أيام أو أشهر من العثور على جثثهم. وأعلن الجيش الوطني الليبي أنه سيجري تحقيقات في الحوادث، ولكن لم يُبلّغ عن أي معلومات في هذا الشأن.

٤٣ - ووثّقت البعثة أيضاً اغتيالات بدوافع سياسية. ففي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أطلق مهاجمون مجهولون النار على مدير مكتب التعليم في منزله في الأبيار وأردوه قتيلاً. وتفيد التقارير بأن مدير مكتب التعليم كان قد تلقى تهديدات بالقتل بعد أن أعلن ترشّحه للانتخابات البرلمانية.

٤٤ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، قام قائد ميداني في القوات الخاصة في بنغازي، هو محمود الورفلي، بتسليم نفسه إلى الشرطة العسكرية في شرق ليبيا، ولكن أطلق سراحه فيما بعد حسبما أفادت التقارير، عقب احتجاجات عنيفة تطالب بإطلاق سراحه. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت مذكرة توقيف في ١٥ آب/أغسطس بحق السيد الورفلي بتهمة ارتكاب جريمة القتل فيما يتعلق بتورطه المزعوم في عمليات الإعدام بإجراءات موجزة لمقاتلين كان يُشتبه في أنهم تابعون لمجلس شورى ثوار بنغازي وغيرهم من المعارضين.

الاحتجاز والتعذيب والوفيات أثناء الحجز

٤٥ - في جميع أنحاء البلد، ظل الاحتجاز التعسفي منتشرا على نطاق واسع في كل من السجون الرسمية ومرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قدر ضباط من الشرطة القضائية أن نحو ٦ ٤٠٠ من الرجال والنساء والأطفال محتجزون في ٢٦ سجنا رسميا وأن حوالي ٧٥ في المائة منهم هم رهن الاحتجاز الاحتياطي. ولم يحرز سوى تقدم محدود في استعراض حالات فردية للتأكد من إحالة المحتجزين إلى المحاكمة أو إطلاق سراحهم، وفقا للقانون الليبي.

٤٦ - وقامت البعثة بست زيارات إلى سجون في غرب ليبيا وأجرت مقابلات مع محتجزين على انفراد. ولم تتمكن البعثة، على الرغم من طلباتها المتكررة، من زيارة مركز معيتيقة للاحتجاز الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة، حيث كان يحتجز قرابة ٢ ٦٠٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر. وظلت البعثة تتلقى تقارير موثوقة عن التعذيب وسائر ضروب سوء المعاملة، وتردي الأوضاع في الاحتجاز، والإهمال الطبي، والحرمان من الزيارات من الأسر والمحامين. وينتشر نمط مماثل من الاعتقالات غير القانونية في شرق ليبيا. فقد وثقت البعثة حالات من الاحتجاز التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي لفترات مطولة، والتعذيب، وسوء المعاملة، وظروف الاحتجاز اللاإنسانية في سجن الكويفية. وقد أعربت البعثة عن مخاوفها خطيا وبوسائل اتصال رسمية أخرى مع السلطات المعنية. ولا يُعرف العدد الدقيق للمحتجزين في الكويفية، نظرا لأن البعثة لم تتمكن من زيارة المرفق منذ إجلائه من شرق ليبيا في أيار/مايو ٢٠١٤. وفي اجتماع عُقد مع البعثة في آب/أغسطس ٢٠١٧، قدر ضباط الشرطة القضائية أن ثمة ١ ٨٠٠ محتجز

تقريبا في الكويفية. ويخضع مجمع السجن بأكمله للحراسة من قبل الجيش الوطني الليبي والجماعات المسلحة المتحالفة معه.

الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة

المهاجرون

٤٧ - تعرض مهاجرون للاحتجاز التعسفي والتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف طلبا للفدية، والابتزاز، والعمل القسري، وأعمال القتل غير المشروع. وكان من بين الجناة مسؤولون حكوميون وجماعات مسلحة ومهربون ومتجرون بصورة غير شرعية وعصابات إجرامية.

٤٨ - وزارت البعثة أربعة مراكز احتجاز يشرف عليها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، ولاحظت الاكتظاظ الشديد والظروف الصحية المروعة. وكان المحتجزون يعانون من سوء التغذية ولم يكونوا يحصلون على الرعاية الطبية أو كانوا يحصلون عليها بشكل محدود. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كان هناك نحو ٢٠٠ ٥ مهاجر محتجزين في مراكز الجهاز، مقارنة بحوالي ٠٠٠ ١٩ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وفقا للجهاز.

٤٩ - وواصلت البعثة توثيق السلوك المتهور والعنيف الذي تتبعه قوات خفر السواحل الليبية أثناء عمليات الإنقاذ و/أو الاعتراض في البحر. فعلى سبيل المثال، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ضرب أفراد خفر السواحل مهاجرين بحبل وصوبوا نحوهم أسلحتهم النارية خلال عملية في البحر. ووثقت البعثة أيضا استخدام مسؤولي جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية للقوة الفتاكة المفرطة وغير المشروعة. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء غارة شنت على مخيم مؤقت للمهاجرين في منطقة ورشفانة، عمد أفراد من جماعتي تاجوراء وجنزور المرتبطتين بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى إطلاق النار على المهاجرين دون تقديم أي تحذير شفوي، مما أسفر عن وقوع عدد من القتلى والجرحى.

المرأة

٥٠ - احتجزت نساء بصورة تعسفية، بدوافع تعود في أكثرها إلى الانتماءات الأسرية أو بسبب "جرائم أخلاقية" مثل إقامة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، واحتجزن في مرافق لا تعمل فيها حارسات، مما كان يعرضهن لخطر الإيذاء الجنسي. وأبلغت نساء عن تعرضهن للتفتيش بتجريدهن من الملابس وتفتيش تجاويف الجسم من قبل حراس من الرجال أو تحت أنظارهم. وتعرضت نساء وفتيات مهاجرات للاغتصاب والإكراه على البغاء وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي على أيدي مسؤولين حكوميين وأفراد جماعات مسلحة ومهربين ومتجرين بصور غير شرعية. وأبلغ عدد من الناشطات عن تعرضهن للاستجواب والمضايقة عند السفر إلى الخارج دون اصطحاب "وصي" ذكر.

الأطفال

٥١ - استمرت البعثة في تلقي تقارير عن وقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم واختطافهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ٢٠ طفلا وأصيب ٢٥ آخرون بجروح. وقتل الأطفال نتيجة غارات جوية وكذلك بسبب الرصاص الطائش، أو قتلوا أو أصيبوا في حوادث تتعلق بمتفجرات من مخلفات الحرب أو ذخائر متفجرة من أنواع غير محددة. وكانت عمليات

اختطاف الأطفال المتصلة بالنزاع ترتكب، حسبما أفادت التقارير، من قبل مختلف الجماعات المسلحة والميليشيات والتنظيمات الإجرامية. وتواصل ورود تقارير تبلغ عن تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة، فضلا عن احتجازهم بذريعة ارتباطهم المزعوم أو الفعلي بأطراف أخرى للنزاع.

النشطاء والعاملون في وسائط الإعلام

٥٢ - واجه الإعلاميون والكتاب والنشطاء قيودا تُفرَض على حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وتعرضوا للاختطاف والاحتجاز التعسفي والتخويف والتهديد. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قام مقاتلون مرتبطون بالجيش الوطني الليبي بمداهمة مكاتب محطة روح الوطن التلفزيونية الليبية في بنغازي وصادروا معدات. واحتجزوا أيضا صحفيَّين لفترة وجيزة وأخضعوهما لمعاملة سيئة.

٥٣ - وفي ٢٨ آب/أغسطس، عُلّقت مناسبة في ''دار الفقيه'' في طرابلس كانت تقام بمناسبة إصدار مجموعة من القصص القصيرة والقصائد لمؤلفين ليبيين، وذلك بعد تحذيرات من أن أفرادا ينتمون لقوة الردع الخاصة كانوا في طريقهم إلى المكان مع مركبات مدرعة. وفي ٣٠ آب/أغسطس، انتقدت الهيئة العامة للثقافة التابعة للحكومة محتوى المجموعة بزعم أنه ''إباحي ومناف للأخلاق'' ودعت إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد المعنيين.

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

٥٤ - بمساعدة مقدمة من صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصلت البعثة دعم عملية المصالحة الوطنية من خلال برنامج شامل وجامع. وفي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، يسرت البعثة إجراء حوار بين ممثلين من الزنتان وطرابلس بغية التوصل إلى اتفاق ينص على العودة الآمنة، من خلال مجموعة من آليات الأمن والمساءلة، للأشخاص الذين شردوا من العاصمة إلى الزنتان في عام ٢٠١٤.

٥٥ - وفي أعقاب عملية مصالحة بين قبيلتي القذاذفة وأولاد سليمان كانت قد بدأت في أيار/مايو ٢٠١٧، أقيم مسار نسائي للحوار في طرابلس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وافق وفدان من بلدتي كاباو وباطن الجبل في جبال نفوسة على إنشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في الانتهاكات السابقة ودَعَوَا إلى إنشاء لجنة وطنية للأراضي. وأرسى الحوار الأساس لعملية تفاوض في المستقبل ووضع مبادئ إجرائها بين المجتمعين المتجاورتين.

٥٦ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، تم التوصل، برعاية البعثة، إلى إبرام اتفاق بين ممثلي القبائل والأعيان من شرق ليبيا ومصراتة. وأفضى الاجتماع إلى إنشاء لجنة اتصال رسمية بين الطرفين لتشجيع العودة الآمنة للجماعات المشردة من بنغازي وتاورغاء.

٥٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قام أهالي تاورغاء بسلسلة من الاحتجاجات على ظروف العيش القاسية في المخيمات، وعلى بطء تنفيذ اتفاق مبرم بين مصراتة وتاورغاء بشأن عودة المشردين داخليا ودفع التعويضات التي كان قد أقرها مجلس الرئاسة في حزيران/يونيه. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، أعلن المجلس أن المشردين من تاورغاء سيتمكنون من الشروع في العودة إلى مدينتهم ابتداء من ١ شباط/فبراير ٢٠١٨. وأصدر المجلس تعليماته أيضا إلى المؤسسات الأمنية والخدمية الوطنية ذات الصلة للتمهيد لعمليات العودة وإلى المصرف المركزي لرصد أموال لتسديد الدفعة الأولى من التعويضات

للضحايا. وقضى المرسوم رقم ١٤٢٣ لعام ٢٠١٧، الذي أصدره المجلس في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، بإنشاء لجنة مكلفة بتنفيذ الاتفاق الذي توصلت إليه لجنة الحوار بين مصراتة وتاورغاء في آب/أغسطس ٢٠١٦ بشأن عمليات العودة والتعويضات. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، منعت عناصر متطرفة أسرا من مجتمع تاورغاء من العودة إلى بلدتهم كما كان مخططا. وأعربت البعثة عن أسفها للتهديدات التي وجهت ضد أفراد ذلك المجتمع ودعت إلى تنفيذ الاتفاق الذي يسمح بعودتهم.

٥٨ - وفي كانون الأول/ديسمبر، وقّع أكثر من ٧٠ من زعماء القبائل والشيوخ والأعيان والنشطاء من الجنوب ”ميثاقا للتعايش السلمي في فزان“ يتسم بالشمول، واتفقوا فيه على إطار مشترك لتحليل النزاعات ومجموعة من التدابير والآليات والمبادئ من أجل إحلال السلام في جنوب ليبيا. وتواصلت البعثة مع الفئات المعنية الأخرى في الجنوب لتوسيع نطاق الدعم الشعبي للميثاق.

٥٩ - وعلى الصعيد الوطني، لا يزال يتعين تفعيل لجنة تحضيرية للمصالحة الوطنية، أنشئت بموجب مرسوم لمجلس الرئاسة في ١٤ أيار/مايو. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلس مرسوما ينص على إنشاء صندوق وطني للتعويضات لجميع ضحايا النزاع منذ عام ٢٠١١، ولكن لا يزال يتعين تعيين مديري الصندوق.

النظام القضائي والجنائي

٦٠ - لا يزال المدعون العامون والقضاة وغيرهم من الموظفين القضائيين يعملون في بيئة أمنية صعبة، مع استمرار الهجمات على مجمعات المحاكم والادعاء العام، من قبيل الهجوم الذي شن على محكمة مصراتة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وعلى الرغم من التحديات، أعيد تفعيل مكاتب الادعاء وأقلام المحاكم جزئيا في سرت وورشفانة.

٦١ - وواصلت البعثة تقديم الدعم لتوطيد المؤسسات الوطنية. وفي أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، اشتركت البعثة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، بتيسير حلقتي عمل بشأن الاحتجاز التعسفي والمطول، ضمتا ممثلين عن البلديات وقضاة ومدعين عامين ومحامين وأكاديميين ونشطاء من المجتمع المدني ومديري سجون وأفرادا من الشرطة القضائية.

٦٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة عقد دورة تدريبية مدتها أسبوع عن القانون الدولي لحقوق الإنسان في طرابلس لفائدة ١٧ ضابطا من كبار الضباط في الحرس الرئاسي الليبي. وواصلت البعثة تقديم المشورة إلى الحرس الرئاسي فيما يتعلق بإنشاء آلية داخلية للامتثال والمساءلة.

٦٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر أيضا، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالشراكة مع وزارة العدل في ليبيا ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بالولايات المتحدة، حلقة عمل بشأن إصلاح العدالة الجنائية، جرى التركيز فيها على معالجة التعديلات المقترحة لقانون الإجراءات الجنائية الليبي. وكان من بين المشاركين ممثلون عن وزارة العدل، والمعهد العالي للقضاء، والمحكمة العليا، ومكتب المدعي العام، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، شرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع مدرسة جزائرية لإدارة السجون، في إجراء دورة تدريب متعمق لـ ١٢ من ضباط الشرطة القضائية الليبية في الجزائر، بهدف تعزيز إدارة السجون ودعم إعادة إدماج المجرمين في المجتمع.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٦٤ - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا بذل جهودها من أجل تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة. وتعكف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حاليا على استعراض ما يقدمانه من دعم إلى قوات الأمن الليبية، بهدف التخفيف من أي خطر محدد يتمثل في قيام الجهات المتلقية للدعم من الأمم المتحدة بارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين.

٦٥ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اعتمدت فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان تقييما للمخاطر فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى قوات خفر السواحل الليبية. وتعكف حاليا وكالات الأمم المتحدة المشاركة على تنفيذ عدة تدابير للتخفيف من المخاطر، بما في ذلك زيادة الرصد والدعوة والمساءلة. ويجري حاليا النظر في إجراء تقييم للمخاطر ووضع تدابير التخفيف فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

جيم - قطاع الأمن

تقديم الدعم لليبيا في التخطيط للترتيبات الأمنية المؤقتة

٦٦ - أتاح الهدوء النسبي في طرابلس مواصلة تنفيذ خطة طرابلس الأمنية. وبدعم مستمر من البعثة وخلية الاتصال والتخطيط التابعة للاتحاد الأوروبي، أحرز كل من الشرطة والجيش تقدما نحو مزيد من السيطرة التشغيلية على المدينة. والتزمت الجهات المانحة بتقديم أموال للمشاريع المتصلة بالأمن، بما يشمل الدعم التقني لنظام العدالة الجنائية الليبي، وبرنامج الخفارة المجتمعية المشترك بين البرنامج الإنمائي والبعثة، ومركز الشرطة النموذجي. وقُدّم دعم إضافي لمركز العمليات المشتركة في طرابلس. ويضطلع الحرس الرئاسي بدور متزايد الأهمية في شؤون الأمن الليبية. وتسهم تلك المبادرات ''المنطلقة من القاعدة'' في تهيئة الظروف اللازمة لزيادة توحيد أجهزة الأمن الليبية.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٦٧ - بالتعاون مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، ساعدت البعثة السلطات الليبية في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديد الذي يشكله انتشار الأسلحة والذخيرة دون ضوابط. ففي مصراتة، بدأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مشروعا لإزالة المخزونات وتدميرها. وفي سرت، استمرت الجهود المبذولة لتنسيق التدابير الدولية المتخذة لمواجهة التهديد الذي تشكله أخطار المتفجرات.

٦٨ - ولتعزيز تدابير الاستجابة للحالة الإنسانية الراهنة وإتاحة الوصول الآمن للمشردين داخليا والعائدين، نظمت البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دورات تدريبية للسلطات الوطنية في مجال بناء القدرة المؤسسية والتنفيذية، بما في ذلك القدرة على التخلص من الذخائر المتفجرة. كما تلقى المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام الدعم فيما يتعلق بوضع المعايير الوطنية وتنفيذها. وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيقها مع الشركاء المعنيين بالتوعية بالمخاطر بغية التوعية بالأخطار التي تشكلها المتفجرات. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، شارك نحو ٠٠٠ ٩ شخص في تلك البرامج في جميع أنحاء ليبيا. وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا دوراتها التدريبية المركزة على توعية النساء بالمخاطر المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

دال – تمكين المرأة

٦٩ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت البعثة اتجاها إيجابيا في مشاركة المرأة في مختلف العمليات السياسية والاجتماعية في جميع أنحاء البلد، مقترنا بمطالبات بالمصالحة على المستوى المحلي. وأنشأت ثلاث وزارات (التعليم والعمل والاقتصاد) وحدات مخصصة لدعم تمكين المرأة في ليبيا. وقدمت البعثة للممثلات في لجنة الصياغة المشتركة مساعدة تقنية لضمان مراعاة وجهات نظر المرأة في التعديلات على الاتفاق السياسي الليبي. ونجحت الممثلات في ضمان أن تكون وحدة دعم وتمكين المرأة التابعة لمجلس الرئاسة مسؤولة أمام رئيس الوزراء فيما يتعلق بأي إعادة هيكلة للحكومة في المستقبل.

٧٠ – وتعزيزاً لدور المرأة في الحياة السياسية الليبية ولمراعاة المنظور الجنساني في العملية التشريعية، قدمت البعثة الدعم لإنشاء منتدى مؤلف من ١٤ امرأة، قام باستعراض مشروع مقترح الدستور من منظور جنساني. وسيقدم المنتدى توصيات شاملة إلى أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في شباط/فبراير ٢٠١٨.

٧١ – وأنجزت البعثة، في شراكة مع البرنامج الإنمائي، عملية شاملة لتصميم حملة سلام بشأن التعايش الاجتماعي من المزمع أن تكون بقيادة نساء ليبيات. وتواصلت مختلف أنشطة بناء القدرات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تلقت ٢٠ موظفة من وحدة تمكين المرأة بوزارة التعليم تدريبا توجيهيا بشأن المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

هاء – الشباب والسلام والأمن

٧٢ – ناقش صندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالشباب لعام ٢٠١٨، التي يدعمها مشروع شبكات شباب البحر الأبيض المتوسط، مع شركاء محليين في حلقة عمل عقدت في تونس. وفي ذلك الإطار وبالتعاون مع رابطات شبابية ونسائية ليبية، نظم الصندوق حلقتي عمل في طرابلس ومصراتة بشأن السياسات العامة، بالإضافة إلى دورات تدريبية للمدربين بشأن المشاركة المدنية من أجل التغيير الاجتماعي، والصحة الجنسية والإنجابية، ومنع العنف الجنساني، ومكافحة تعاطي المخدرات. وفي كانون الأول/ديسمبر، قدم الصندوق الدعم لشبكة تثقيف الشباب عن طريق الأقران (Y-PEER Youth Network) في وضع استراتيجيتها بشأن تثقيف الشباب عن طريق الأقران لعام ٢٠١٨. ونظمت اليونسكو دورات تدريبية لصالح المعلمين، ودورات تدريب تسلسلي وحلقات عمل للتوعية في بنغازي ومصراتة وسبها وطرابلس ركزت فيها على الخطة الاستراتيجية للشباب، وقامت بمتابعتها من خلال مشاريع محلية صغيرة جدا بشأن بناء السلام ومكافحة التطرف العنيف.

واو – تنسيق المساعدة الدولية

٧٣ – قامت اللجنة العليا للسياسات، وهي إطار التنسيق الشامل للتعاون التقني الدولي مع حكومة ليبيا، بإنشاء فريقين عاملين جديدين معنيين بحقوق الإنسان والهجرة، على التوالي. وستُعقد جلسة في طرابلس في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٨ من أجل تقييم التقدم الذي أحرزه الفريقان العاملان في وضع الصيغة النهائية للأولويات القطاعية.

٧٤ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، جمعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالاشتراك مع وكالات المساعدة الإنسانية والدول الأعضاء العاملة في ليبيا، ٦٧ مسؤولا وطنيا من مختلف الوزارات والكيانات الوطنية الليبية إلى جانب ممثلين للمجتمع المدني لمناقشة مشروع إطار استراتيجي لليبيا للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. وحُدّدت ثلاثة مجالات ذات أولوية، تشمل الحوكمة والخدمات الاجتماعية والاقتصاد، مع اعتبار السلام والأمن الموضوع الشامل وصلة بأهداف التنمية المستدامة. وكان فريق الأمم المتحدة القطري يقوم بإعداد التقييم القطري والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، اللذين يُتوقع الانتهاء منهما بالتعاون مع الحكومة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

زاي - المساعدة في المجال الإنساني وفي تحقيق الاستقرار والتنمية

٧٥ - تدهورت الحالة الإنسانية في ليبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد ظل اللاجئون والمهاجرون يتعرضون للعنف والعمل القسري وغيرهما من الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة. وقد ألقت التقارير التي تزعم أنه يجري بيع مهاجرين في سياق تجارة الرقيق في ليبيا الضوء على الظروف المزرية التي تقاسي غالبيتهم منها في مناخ من الإفلات من العقاب.

٧٦ - وعلى هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الذي عقد في أبيدجان في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة معنية بالهجرة لمساعدة المهاجرين واللاجئين على طول طرق الهجرة وفي داخل ليبيا. وفي كانون الأول/ديسمبر، حددت المنظمة الدولية للهجرة ٧٠٦ ٦٢١ مهاجرين في جميع أنحاء البلد ولكنها تقدّر عددهم الفعلي بما يتراوح بين ٠٠٠ ٧٠٠ و ٠٠٠ ٠٠٠ ١ شخص.

٧٧ - وعززت المنظمة الدولية للهجرة برنامجها للعودة الطوعية الإنسانية. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، كان قد أعيد ما مجموعه ٧٢٣ ٧ من المهاجرين الراغبين في العودة إلى ديارهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإجلاء ما مجموعه ٣٨٩ من اللاجئين وطالبي اللجوء، بالتنسيق مع السلطات الليبية. ووصل حوالي ٠٠٠ ٢٤ لاجئ ومهاجر إلى إيطاليا من خلال طريق وسط البحر الأبيض المتوسط ولقي حوالي ٧٨٠ شخصا حتفهم أو فُقدوا. واضطلعت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين برصد الحماية وقدمت المساعدة في ١٢ نقطة إنزال في غرب ليبيا.

٧٨ - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، سجلت المفوضية ٢٧٧ ٢ من اللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا. ويتجاوز عدد اللاجئين الآن ٠٠٠ ٤٥ شخص. وقامت مفوضية شؤون اللاجئين بما يزيد على ٤٥٠ زيارة لرصد مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا، وقدمت المساعدة الطبية، ودعت لاستخدام حلول بديلة عن الاحتجاز. وأُفرج عن حوالي ٠٣٤ ١ من اللاجئين وطالبي اللجوء عقب تدخلات المفوضية.

٧٩ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، توسع المفوضية نطاق برنامجها للإجلاء لإعادة التوطين والإجلاء لأسباب إنسانية بهدف توفير حلول في بلدان ثالثة لأضعف فئات اللاجئين وطالبي اللجوء. وفي الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، جهزت معاملات ما مجموعه ٦٥٩ من اللاجئين عن طريق الإجلاء المباشر لإعادة التوطين ولأسباب إنسانية.

٨٠ - وأسفرت فترات متفرقة من تصاعد العنف في غرب ليبيا عن حالات تشرد محدودة وزيادة الحاجة إلى الدعم الطبي. وقدمت منظمة الصحة العالمية إمدادات طبية استفاد منها نحو ٠٠٠ ٩٠ فرد، وقدمت مجموعات مواد لإسعاف المصابين يمكن أن تتيح علاج ما يزيد على ٦٠٠ ١ من الإصابات التي تتراوح بين المعتدلة والشديدة، وحصلت على ٠٠٠ ٤٢ كيس من الدم. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أوفدت منظمة الصحة العالمية فريقا مؤلفا من ١٥ من الأطباء والممرضين المتخصصين، وقدمت أدوية منقذة للحياة، وأعادت الخدمات إلى مستشفى في غات كان مغلقا طوال العامين الأخيرين.

٨١ - وعقب ورود تقارير تفيد بزيادة الوفيات النفاسية في جنوب ليبيا، اشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية في إيفاد أفرقة صحية متنقلة لتمكين ٨٥٠ ١ امرأة من الولادة بأمان في المناطق المتضررة، ووفرا مجموعات من لوازم الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لوزارة الصحة في توسيع شبكة نظام الإنذار المبكر بالأمراض التي تديرها لتشمل أكثر من ١٠٠ من مواقع المراقبة ومراكز الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت وزارة الصحة، بدعم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمنظمة الدولية للهجرة، حملة تلقيح وطنية أدت إلى تلقي ١,٤ مليون طفل لقاحات ضد شلل الأطفال، وتلقي ٤٨٨ ٧٢١ طفلا لقاحات ضد الحصبة والنكاف والحميراء.

٨٢ - وأتاحت اليونيسيف حصول ٣٥٠ ١٨ من المهاجرين واللاجئين على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي في نقاط تجمع صبراتة/دحمان وتاجوراء وغريان. وقامت أيضا بإصلاح مرافق المياه والصرف الصحي في ٣٠ مدرسة في بنغازي وسبها وأوباري وطرابلس وسرت واصلت توفير بيئة تعلم مؤاتية لـ ٥١٠ ١٩ أطفال. وفي بنغازي وطبرق، تلقت ٠٠٠ ٥ من أسر المشردين داخليا والعائدين المساعدة في الحصول على المياه المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٨٣ - ويعمل البرنامج الإنمائي على نحو وثيق مع البلديات، من خلال برنامجه للتكيف والإنعاش، من أجل بناء قدراتها باعتبارها سلطات شرعية تستجيب لاحتياجات السكان وتستطيع تقديم الخدمات العامة الأساسية. وفي ذلك السياق، عمل البرنامج الإنمائي في المجتمعات المحلية الرئيسية الواقعة على طرق الهجرة (من سبها ومرزق إلى كفرة وصبراتة، ولا سيما إلى بنغازي وطرابلس) بإشراك البلديات المحلية، وتحديد نقاط الدخول لإدماج أفراد المجتمعات المحلية الرئيسية، وتعزيز الاستقرار المحلي والأمن الأهلي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلديات، وتوفير فرص توليد الدخل للمجتمعات المحلية، وبخاصة الشباب.

٨٤ - وقدمت اليونيسيف مجموعات من لوازم إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية لـ ١٢٥ من الأطفال والمراهقين الذين أُفرج عنهم من الجماعات المسلحة في الزنتان. وشارك نحو ٥٠٠ ٣ مراهق في دورات بشأن منع التجنيد من قبل الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى نحو ٧٠ من المختصين في مجال العدالة (أفراد شرطة وقضاة ومدعون عامون وأخصائيون اجتماعيون) تدريبا على إجراءات التعامل مع الأطفال وقُدم لـ ١٢١ من النساء والأطفال المهاجرين على الأقل خدمات نفسية اجتماعية متخصصة في صبراتة.

٨٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفاد أكثر من ٠٠٠ ٩ طالب (من بينهم ٧٦٧ ٤ من الفتيات والشابات) من فصول دراسية تكميلية وتعويضية في المناطق المتضررة من النزاع والأماكن التي تعاني من نقص الخدمات مثل بنغازي وسرت وثماني مناطق في جنوب ليبيا. واستفاد عدد من الأطفال

يبلغ مجموعه ١٢٠ ٤ طفلا (من بينهم ١٢٠ ٢ فتاة) من إنشاء ستة فصول دراسية متنقلة في بنغازي. وفي بنغازي وسرت، تلقى ٣١٥ ٦١ طفلا (من بينهم ٠٤٤ ٣١ فتاة) مواد ولوازم أساسية للتعلم. وفي إطار الدعم المقدم من اليونيسيف لتطوير قدرات المعلمين، تلقى التدريب ما مجموعة ١٨٧ من المعلمين والمدربين الرئيسيين (من بينهم ١٤٦ امرأة).

٨٦ - وتلقى مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا مساهمات مالية بلغت ٦٢ مليون دولار بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، كان البرنامج قد أصلح ٢٢ مرفقا، منها مدارس ومستشفيات ومراكز رياضية، في جميع أنحاء ليبيا.

خامسا - نشر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

٨٧ - يقوم كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري بزيادة عملياته في ليبيا تدريجيا والحفاظ على وجود تناوبي مؤقت لموظفي الأمن والدعم والموظفين الفنيين في البلد. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أكملت وحدة حراسة الأمم المتحدة انتشارها لحماية مباني البعثة في طرابلس. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، رفعت إدارة شؤون السلامة والأمن حالة الإجلاء في ليبيا.

أمن وسلامة الموظفين والعمليات

٨٨ - ظل أفراد الأمم المتحدة في ليبيا يعملون في بيئة أمنية شديدة الخطورة. واستمر فرض القيود على تنقلات الموظفين في ليبيا وعلى سفر الموظفين الدوليين جواً إلى طرابلس وغيرها من المقاصد داخل ليبيا.

سادسا - الملاحظات

٨٩ - منذ الشروع في خطة عمل الأمم المتحدة، أُحرِز تقدم كبير فيما يتعلق بتنشيط العملية السياسية في ليبيا. ومثّل مرور الذكرى السنوية الثانية للاتفاق السياسي الليبي دون وقوع حوادث كبرى دليلا على التزام جميع الأطراف بالعملية والاتفاق باعتباره الإطار السياسي الوحيد لإنهاء المرحلة الانتقالية. وفي هذا الصدد، أرحب بشدة بالدينامية المتجددة للجهات الفاعلة الليبية وتعاونها مع ممثلي الخاص. وأرحب أيضا بوحدة المجتمع الدولي في دعم خطة العمل والجهود التي يبذلها ممثلي الخاص بهدف إقامة حكم مستقر وموحد وتمثيلي وفعال، على نحو ما ورد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/26).

٩٠ - ويعكس الاعتراف المتبادل بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وتشكيل لجنة الصياغة المشتركة التزاما برفض الحلول العسكرية وإيجاد حلول سياسية في إطار عملية يملك الليبيون زمامها ويتولون قيادتها. وخلصت اجتماعات لجنة الصياغة المشتركة إلى التركيز على ضرورة إقامة حكومة أكثر شمولا وتمثيلا وفعالية لدعم إنهاء الفترة الانتقالية والتحضير للانتخابات. ويحدوني الأمل في أن تظل روح التعاون والتوافق سائدة بين الليبيين جميعا وهم يشقون طريقهم إلى الأمام.

٩١ - وأشعر بالتفاؤل من التأييد الذي أبداه الليبيون في جميع أنحاء البلد لإمكانية إجراء انتخابات لاختتام الفترة الانتقالية. ويمثل ارتفاع عدد عمليات تسجيل الناخبين، بما في ذلك من جانب النساء والشباب، دليلا على حرص الليبيين على المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة ستشكل نهاية الفترة

الانتقالية. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بدعم المفوضية العليا للانتخابات الوطنية طيلة الدورة الانتخابية. بيد أن تسجيل الناخبين ليس إلا شرطا واحدا ضمن مجموعة من الشروط الأساسية اللازمة لإجراء الانتخابات. ومن الضروري أن يتوافر توافق آراء سياسي واسع النطاق بشأن الانتخابات من أجل التشجيع على المشاركة وكذلك على قبول النتائج. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يطبق الإطار القانوني الملائم. وأحث من ثم مجلس النواب على التمسك بواجبه تجاه الشعب الليبي من خلال سن التشريعات اللازمة، وفقا للاتفاق السياسي الليبي. والأمم المتحدة مستعدة لدعم تلك العمليات حسب الحاجة.

٩٢ - وأرحب أيضا بالجهود المبذولة لإجراء الانتخابات البلدية المحلية مع اقتراب انتهاء فترات خدمة السلطات البلدية. وتتولى المجالس البلدية مسؤوليات متزايدة ليس في مجال الحكم فحسب، ولكن أيضا في مجال توفير الخدمات الأساسية. ومن الأهمية بمكان بالتالي مواصلة الدعم المقدم إلى تلك المؤسسات وتعزيزه.

٩٣ - وقد أصاب ممثلي الخاص بوقوفه على ضرورة تحقيق مصالحة حقيقية من أجل إعادة بناء نظام الحكم الوطني. وتتسم تلك الجهود بأهميتها الأساسية لإعادة توحيد المؤسسات واستعادة الأمن والاستقرار. وفي هذا الصدد، أشاركه الالتزام الذي أعلن عنه بإشراك وضم الجهات الفاعلة والجماعات التي كانت مهمشة سابقا والتي أصبحت الآن مستعدة للالتزام بالعملية السياسية.

٩٤ - وأرحب أيضا بالجهود الجارية التي تبذلها المجتمعات المحلية في جميع أنحاء ليبيا للعمل بعضها مع بعض من أجل التوصل إلى اتفاقات مصالحة على المستوى المحلي. وتلك الاتفاقات، التي يسرت الأمم المتحدة بعضها، تؤدي دورا حاسما في تهيئة اللبنات الأساسية للمصالحة على الصعيد الوطني. وهي تتسم أيضا بأهميتها البالغة لتحسين حياة المتضررين من النزاع، نظرا لأنها تتيح في بعض الحالات عودة المشردين داخليا إلى ديارهم بأمن وكرامة. وفي ذلك الصدد، أشعر بالتفاؤل إزاء إعلان حكومة الوفاق الوطني أنها ستؤمن عودة المشردين داخليا من أهالي تاورغاء إلى ديارهم. وأشجع كذلك على تشكيل لجنة تحضيرية للمصالحة الوطنية وإنشاء صندوق للمصالحة الوطنية.

٩٥ - وأرحب بشدة بالمشاركة النشطة للمرأة الليبية في العملية السياسية، وكذلك في الجهود الجارية في مجال المصالحة. وفي ذلك الصدد، سرني أن أرى أن المرأة تشارك في عضوية لجنة الصياغة المشتركة. ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهد لكفالة ترجمة تمثيل المرأة إلى مشاركة فعالة ومجدية. ولا أزال أدعو جميع الجهات الفاعلة السياسية الليبية إلى مواصلة السعي من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

٩٦ - ويساورني القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في جميع أنحاء البلد. وأرحب بتخصيص الحكومة الليبية مبلغ ٥ ملايين دولار لصندوق تحقيق الاستقرار وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، أحث على تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليبيا، التي تستهدف دعم ١,١ مليون شخص محتاج في جميع أنحاء البلد.

٩٧ - ولا أزال أشعر بالقلق من انعدام الأمن الكامن في معظم أنحاء البلد. فخلال الشهر الماضي، وقعت اشتباكات عنيفة في طرابلس أسفرت عن إغلاق مطار معيتيقة قرابة أسبوع، في حين شهدت بنغازي هجومين بالقنابل في ٢٤ كانون الثاني/يناير و ٩ شباط/فبراير، مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح، شملت مدنيين. وأدعو جميع الجهات الفاعلة إلى تفادي زيادة تدهور الحالة الأمنية والدخول في حوار هادف لإيجاد حل سياسي. وأكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى إصلاح القوات المسلحة وقوات الأمن، العاملة تحت قيادة مدنية، وتوحيد صفوفها. ولا بد أيضا من معالجة مسألة انتشار الأسلحة على نطاق واسع في البلد، بسبب التهديد الذي تشكله للقانون والنظام وبسط سلطة الدولة.

٩٨ - وأحيط علما بالجهود التي يبذلها الخبراء الليبيون للتصدي لاستمرار وجود الألغام والذخائر غير المنفجرة على نطاق واسع، وأعرب عن امتناني للجهات المانحة التي تدعم زيادة القدرات التي تتيح بذل هذه الجهود. ولا تزال أخطار المتفجرات تشكل تهديدا كبيرا وعشوائيا للسكان المدنيين، وأحث الدول الأعضاء على زيادة تمويل الأنشطة في المجالات ذات الأولوية من خلال توفير التدريب والمعدات.

٩٩ - وأشعر بانزعاج بالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن الاتجار بالبشر في ليبيا. وأشجع السلطات الليبية على ألا تألو جهدا في تحديد المسؤولين عن تلك الجرائم الشنيعة ومقاضاتهم. وأدعو جميع الجهات الفاعلة إلى التعاون مع السلطات الليبية في تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة ودعم جهودها في هذا الصدد. ولا تزال محنة المهاجرين والانتهاكات التي يتعرضون لها سواء في ليبيا أو أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط تستدعي العمل المشترك والمتضافر والعاجل. ويحدوني الأمل في أن تساعد فرقة العمل المنشأة حديثا بالاشتراك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في معالجة مسألة الهجرة على نحو شامل. وأشيد أيضا بالجهود التي بذلتها بلدان المنشأ في الآونة الأخيرة للتصدي لمحنة مواطنيها. وستواصل وكالات الأمم المتحدة معالجة الحالة الإنسانية وهي تزيد بالفعل من دعمها للمبادرات الطوعية في مجالي العودة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وأشيد بالبلدان التي توافق على استضافة المهاجرين الذين يتعذّر عليهم العودة إلى بلدانهم الأصلية ويحتاجون إلى اللجوء.

١٠٠ - وأود أن أعرب عن تقديري للدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية والدول المجاورة في دعم قيام الأمم المتحدة بتيسير العملية السياسية الليبية. ولا تزال وحدة المجتمع الدولي في دعم الوصول إلى تسوية سلمية للأزمة الليبية ذات أهمية حاسمة. وأود أن أعرب عن امتناني للدعم القوي الذي تبديه الدول الأعضاء لممثلي الخاص وأشجعها على كفالة أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الحفاظ على الزخم المتولّد على مدى الشهور القليلة الماضية.

١٠١ - وأود أن أعرب عن خالص تقديري لحكومة نيبال لتوفير أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن امتناني أيضا لممثلي الخاص، غسان سلامة، ولموظفي منظومة الأمم المتحدة في ليبيا على تفانيهم وعملهم الدؤوب دعما للتوصل إلى نهاية سلمية للفترة الانتقالية في ليبيا وإنشاء حكم مستقر وفعال يستجيب للتطلعات المشروعة للشعب الليبي.